ويظهر من النص الذي اثبته اعلاه ان هـذا « الدور » او ما اصطلح عليه شخصيا بتعبير الوظيفة هو ذو ثلاث شعب :

١ ــ ان يمكن بريطانيا من تنفيذ سياستها الصهيونية في فلسطين .

٢ ــ ان يمثل جسرا بين فلسطين والعراق وهذه مسألة ذات اهمية فائقة وتشعبات عديدة لا نستطيع هنا بهذه العجالة ان نوفيها حقها ، ولكنها ، باجمال تمثل جزءا من الاستراتيجية البريطانية في النصف الاول من القرن العشرين عندما كانت بريطانيا حريصة على تأمين خطوط مواصلاتها العسكرية بين قناة السويس والعراق امتدادا الى الخليج العربي ومستعمراتها في الهند ، وفي الوقت نفسه تأمين خطوط انابيب النفط بين منابعه في العراق ومصابه في ساحل البحر المتوسط .

٣ ــ موازنة سياستها مع الفرنسيين في سوريا ومن المعروفة ان العلاقة بين حليفتي الامس (فرنسا وبريطانيا) قد بدأت منذ انتهاء الحرب الاولى تأخذ اشكالا من التنافس ظهرت في المحادثات الثنائية بين الدولتين (لويد جورج وكليمنصو) وفي مؤتمر السلام الذي عقد في باريس . وكان مبعث التنافس في الدرجة الاساسية الأختلاف على تقسيم « غنائم الحرب » التي كانت بلادنا السورية من اديمها .

يبدو اننا توغلنا كثيرا في التاريخ ولكن العذر هنا هو احساس الباحث الحالي بان الأخ الناقد لم تتوفر له هذه المعطيات جميعا على الرغم من انها معروفة لجميع دارسي التاريخ العربي المعاصر . واعود مرة اخرى الى مسألة الكيان والدولة والشعب .

لقد ربطت في مقالي السابق الكيان بالدولة (ص ٢٣ من العدد ٤٩) بوعي أن بريطانيا من خلال المعاهدات والاتفاقات التي اجرتها بدءا من معاهدة شباط ١٩٢٨ وانتهاء بمعاهدة لندن اذار ١٩٤٦ التي « منحت » بريطانيا فيها الاستقلال لشرق الاردن وحولت لقب الامير الى ملك (٥) ، قد طورت الأسس الموضوعية للكيان لتنطبق عليه مواصفات الدولة . وهنا ان عدنا الى تعريف الدولة والشعب التعريف العلمي الذي اثبتناه في فقرة سابقة من هذه المناقشة نجد التفسير الحقيقي لمعاداة **الشعب** في الاردن لـ **الدولة** . فالشعب هو صاحب المصلحة في التطوير ، والدولة هي المنظمة السياسية للطبقات التي تقف في وجه التطوير حفاظا على مصالحها وامتيازاتها . كذلك من هذا المنطلق نجد التفسير الجذري والموضوعي لحقيقة ان الحركة الوطنية في الاردن كانت تتجه الى رفض وجود الدولة ككيان . وهذه الحقيقة ان لم يجر التعبير عنها تعبيرا لفظيا فان برامج الحركة الوطنية تكشف ذلك ضمنا من خلال تبنيها المضامين القومية في فكرها السياسي التي هي ضد الكيانية ــ الاقليمية ، ومن خلال ان هذه الحركة الوطنية كانت من ناحية تنظيمية امتدادا للحركات القومية التي ظهرت خارج الاطار الجغرافي للاردن (البعث وحركة القوميين العرب والاتجاهات الناصرية) بجانب التنظيمات « الاممية » المتمثلة في الشيوعية والاحزاب الاسلامية . واكثر من ذلك (وهذه الحقيقة تحتاج الى بحث مفصل) فان عددا من الرموز الوطنية في شرق الاردن رفضوا في السنوات الاولى من تشكيل الامارة فكرة الكيان الاردني . ويحتفظ سجل الحركة الوطنية في شرق الأردن باسم محمد سيف الدين العجلوني الذي كان يستخدم تعبير « الشرق العربي » عند الحديث عن شرق الاردن ، وظل لفترة طويلة يستخدم اصطلاح « بلاد » و « منطقة » للاشارة الى ذلك في ايحاء واضح بعدم تقبله فكرة الكيان والدولة (٦) ، وقد كان ذلك منسجما مع الاتجاهات الوطنية انذاك التي اعتبرت سوريا وحدة يجب الا تجزأ بكيانات اقليمية. وفي ضوء هذه الحقيقة تفسر واقعة ان «الاردنيين» لم يجدوا غضاضة ولا انتقاصا من وطنيتهم في ان اول « وزارة » الفت في شرق الأردن في ١١ نيسان ١٩٢١ كانت تضم « اردنيا » واحدا هو علي خلقي الشرايري ، مشاور الامن والانضباط ، الى جانب اربعة سوريين وحجازيين اثنين وفلسطيني . (كانت الحكومة ــ او ما عرف باسم مجلس المشاورين ــ برئاسة رشيد طليع من اركان حزب الاستقلال).

كانت الدولة كما ارست قواعدها بريطانيا ، قيدا اخترعه البريطانيون من عدم (كبقية الدول التي نشأت في المنطقة آنذاك) لوأد حركة **الشعب** نحو التطوير القومي والاجتماعي . اذن ، فان كل دعوة الى حل الكيان ــ الدولة كما هو حاليا ، انما هي دعوة تصب في طواحين حركة **الشعب** ، اعني الطبقات وشرائح الطبقات التي لها مصلحة في التطوير والتي هي هنا تحديدا ، وفي الاطار